

مادة ٢ - لكل وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما
صدر بقصر ما بين فى ٨ ربيع الأول سنة ١٣٦٥ (١٠ فبراير سنة ١٩٤٦)

فاروق

تأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير التجارة والصناعة وزير العدل (النيابة) رئيس مجلس الوزراء
هنفى محمود إبراهيم هبى الهادى محمود هبى النقرائى

وزارة الصحة العمومية

قرار بتطبيق أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٦ بشأن الاحتياطات
اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا على جميع مدن وقرى
مديريات الوجه القبلى

وزير الصحة العمومية

لعمد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٦ بشأن
الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا ؛

لعمل القرارات الواردة بتطبيق أحكام القانون المشار اليه على بلاد
الوجه القبلى ، وبمد أخذ رأى مجالس مديريات الوجه القبلى ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - تسمى أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه أحكامه
فى جميع مدن وقرى مديريات الوجه القبلى .

مادة ٢ - لتعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا فى مرة ربيع الأول سنة ١٣٦٥ (٣ فبراير سنة ١٩٤٦)

إبراهيم هبى الهادى

لتصحیح: نشر بعدد "الوقائع المصرية" رقم ١٠ لسنة ١٩٤٦ قرار يفرض
رسوم الذبج فى مروجاء به بعض الخطأ فصبده مصححا وهو ٣٧٥ مليا عن كل
رأس كبير من الجمال والجاموس والأبقار بدلا من ٣٧٥ مليا عن كل رأس
كبير من الجمال والجاموس والأبقار .

مادة ٢١ - يشترط لقبول الطالب لمتابعة الدراسة للحصول على دبلوم
فى الآناز :

(أولا) أن يكون معاضلا على درجة الليسانس أو درجة البكالوريوس
من إحدى كليات الجامعة أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا أو على
درجة يعتبرها مجلس الجامعة معادلة للدرجات المذكورة .
(ثانيا) أن يؤدى بنجاح امتحانا يقرر نظامه مجلس الجامعة بناء على
اقترح مجلس كلية الآداب "

مادة ٢ - لكل وزير المعارف احومية تنفيذ هذا القانون ويحمل
به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما
صدر بقصر ما بين فى ٨ ربيع الأول سنة ١٣٦٥ (١٠ فبراير سنة ١٩٤٦)

فاروق

تأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير المعارف العمومية
هنسى محمود هبى النقرائى
وزير المعارف العمومية
هنسى محمود هبى النقرائى

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٦

بتعديل المادتين ٣ و ٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤
بإنشاء السجل التجارى

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لتعدل المادتان ٣ (فقرة ٣) و ٥ (فقرة ٣) من القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بإنشاء السجل التجارى على الوجه الآتى :

مادة ٣ - فقرة ٣ :

" الأحكام الصادرة بأشهار الإفلاس والأمر الصادر بافتتاح إجراءات
الصلح الراقى والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه أو بإبطاله
أو باقفال إجراءاته والأحكام الصادرة باعادة الاعتبار "

مادة ٥ - فقرة ٣ :

" الأحكام الصادرة بأشهار إفلاس الشركة والأمر الصادر بافتتاح
إجراءات الصلح الراقى والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه
أو بإبطاله أو باقفال إجراءاته "